

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة
والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 11

* تاريخ الاجتماع: الثلاثاء 17 جوان 2025

* جدول الأعمال:

1. مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية (عدد 23 / 2023)،
2. المصادقة على تقرير اللجنة حول الزيارة الميدانية التي أدتها إلى مطار تونس قرطاج،
3. المصادقة على تقرير اللجنة حول الزيارة الميدانية التي أدتها إلى ميناء رادس.
4. النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة (عدد 54 / 2024)،
5. النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2025 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (عدد 59 / 2024).

* الحضور:

- الحاضرون: 07

- المعتذرون: 01

- الغائبون: 02

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 08

* رفع الجلسة: الساعة 13:00

* افتتاح الجلسة: الساعة 10 و 15 دق

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية جلسة يوم الثلاثاء 17 جوان 2025 لمواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية وللمصادقة على تقرير الزيارتين الميدانيتين اللتين أدتهما اللجنة إلى كل من مطار تونس قرطاج وميناء رادس، وللنظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة ومقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2025 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وفي تطرقهم إلى النقطة الأولى من جدول الأعمال، ذكّر مكتب اللجنة أنه، بعد جلسات استماع عديدة إلى جهة المبادرة والقيام بعدد من الاستشارات في الغرض، تم العمل على تجويد النسخة الأصلية لمقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية وذلك في إطار الاستجابة إلى مطالب هذه الفئة وانتظاراتها وتكريس المبادئ التي تضمنها دستور 25 جويلية 2022 بما يحقق الأهداف التي نادت بها ثورة 17 ديسمبر.

وأوضح المكتب أن اللجنة تمسكت بمواصلة دراسة هذا المقترح كما حرصت على استكمالها عبر القيام بالاتصالات المستوجبة والتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنظيم جلسة استماع مشتركة إلى كل من وزارة التشغيل والتكوين المهني والهيئة العامة للوظيفة العمومية لمزيد التعمق في هذا المقترح ودراسته وفق منهجية تشاركية من أجل سنّ نص قانوني يضمن العيش الكريم لهذه الفئة المهمشة في إطار ما تسمح به إمكانيات الدولة.

وأفاد المكتب أنه بعد تلك الاتصالات والمشاورات، تلقت اللجنة ردّا من قبل السيد وزير التشغيل والتكوين المهني يُفيد من خلاله أن الحكومة بصدد إعداد مشاريع مبادرات تشريعية تتعلق بالتشغيل والانتداب وضمان العمل اللائق وذلك عملاً بالتوصيات الرئاسية بتكريس البعد



الاجتماعي للدولة، وأنه سيتم لاحقا الاتفاق حول موعد لعقد جلسة استماع بعد إحالة هذه المبادرات على أنظار مجلس نواب الشعب لمزيد تعميق الحوار بشأنها.

وفي تفاعلهم مع رد السيد الوزير، أكد أعضاء اللجنة على أهمية الدور الاجتماعي الذي تضطلع به اللجنة من أجل الصالح العام معبرين عن عزمهم مواصلة العمل ومزيد تكثيف الاتصالات والمشاورات مع كل الجهات المعنية بما في ذلك إمكانية تنظيم جلسات استماع إلى ممثلين عن هذه الفئة من المعطلين عن العمل وذلك لإنهاء النظر في مقترح هذا القانون انتصارا للمطالب التي نادت بها ثورة 17 ديسمبر لهؤلاء وللجهود الذي قامت به اللجنة من أجل إيجاد حلول جذرية تنصف المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم على أن يتم استكمال النسخة النهائية لهذه المبادرة التشريعية وإعداد تقرير اللجنة حولها في أقرب الآجال لإحالاته إلى مكتب المجلس.

ثم واصلت اللجنة أعمالها بتلاوة تقرير الزيارتين الميدانيتين اللتين أدتهما إلى مطار تونس قرطاج يوم 16 أفريل 2025 وإلى ميناء رادس يوم 05 ماي 2025. وثمّن أعضاء اللجنة ما تضمنه التقريران كما أوصوا بضرورة التنصيص ضمن التقرير الأول على مطالبة اللجنة لشركة الخطوط التونسية بالتعجيل بإيجاد الحلول لعدد الملفات المطروحة أمامها حتى تستعيد عافيتها وتنافسيتها، بالإضافة إلى ضرورة استكمال الاستشارات والدراسات المتعلقة بالبت في مصير الأسطول غير المستغل بفضاءات المطار بما يمكن من تخفيف الأعباء ومن توفير موارد إضافية للشركة.

كما دعا بالمناسبة عدد من النواب إلى ضرورة جمع بعض المعطيات الهامة واللازمة المتعلقة بموضوع الزيارات الميدانية قبل أدائها وذلك للوقوف على بعض الحقائق والتفاصيل الدقيقة قبل المعاينة الميدانية بما يمكن اللجنة من القيام بالدور الرقابي المناط بعهدتها على أكمل وجه.

وإثر التداول والنقاش، تم عرض التقريرين على التصويت وتمت المصادقة عليهما بإجماع الحاضرين.



II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، والمصادقة على تقرير الزيارتين الميدانيتين اللتين أدتهما إلى كل من مطار تونس قرطاج وميناء رادس بإجماع الحاضرين.

كما قررت تأجيل النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح القانون المتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة ومقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2025 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى جلسة لاحقة.

مقرر اللجنة

صالح السالمي

رئيس اللجنة

صابر الجلاصي

